الفصل التاسع

الالتقاء المعاصر بين اتجاهات علم الاجتماع القانونى

أتصور فى هذا الفصل وأيضا فى الفصل الذى يليه أن تختلف مناقشتنا لموضوعاتهما بعض الشىء عن النمط الذى سرنا عليه حتى الآن ، من حيث أننا كنا نفرد كل فصل من الفصول السابقة تقريبا لدراسة شخصية واحدة أو مفكر بذاته • ويعنى ذلك أنا سوف نتجاوز اذن هذا الاطار لنضع مجموعة من الأشخاص ، وبالتالى مجموعة من القضايا والموضوعات والاتجاهات والأفكار التى يرتبط بها هؤلاء الأشخاص سواء كان ذلك اتفاقا أو اختلافا ، فى دائرة الضوء كلها معا فى آن واحد • وان لم يكن معنى ذلك أننا سوف نترك هذا المستوى الأعلى من مستويات التفكير الذى أشرنا اليه من قبل والذى التقينا به لدى الاسماء التى سبقت مناقشتها ، الى مستوى أقل أو أدنى ، أو حتى الى ما وصفناه فى مكان سابق بأنه قد يكون مستوى عام أو عادى وشائع •

كل ما فى الأمر اذن هو أننا سوف نتناول هنا بعض الأسماء التى يمكن النظر اليها على أنها أكثر ألفة ، وأكثر التصاقا بالمسائل الجارية مما كان عليه هؤلاء العمالقة من الأجيال الأسبق • وهذا يعنى ، مرة ثانية ، أن البعض من هذه الأسماء التى سوف نعرض لها هى لأشخاص تصغرهم فى السن ، ومن هنا ، فربما كانوا أقرب من حيث حقيقة وجودهم وواقعهم ، ومن حيث أيضا خيالهم ، للايقاع العالم للعصر الذى يعيشونه •

هى اذن نظرة الى تغاير الأجيال واختلافها بما يعنيه ذلك من تغاير التجارب أيضا واختلافها وفقا لظروفها ، ووفقا أيضا لما كان أو لما يوجد من امكانات خارجية أو داخلية • ودون أن يعنى ذلك أيضا فقدان استمرارية التواصل بين تلك الأجيال الأكبر وهذه الأجيال الأصغر • ففى هؤلاء ولا شك شيئا ان لم يكن أشياء عديدة من كل أولئك •

كذلك فان هؤلاء العلماء من الشباب ، أو شباب العلماء والمفكرين بتعبير آخر ، يمكن النظر اليهم بأكثر من مستوى ، على أنهم يمثلون ، لا أريد أن أقول صفوة الجماعات أو الفئات العمرية التى نضجت عقليتها فى أوائل القرن

العشرين ، وبخاصة فى العقدين الثانى والثالث ، ولكنهم على الأقل كانوا من الامكانيـة والقـدرة الفكـرية العلميـة المبشرة كى يقوموا بدور حلقـة الوصل بين أجيال لاحقة جديدة ، كانت فى موقع أشد تعارضا وتحررا مما كانت تعكسه الأجيال الأكبر التى شغلت تفكيرنا حتى الآن • ذلك ان لم يكن بعض هؤلاء العلماء الشبان هم أنفسهم من لعبوا هذا الدور الراديكالى الذى أحدث الكثير من مظاهر الثورة فى غير قليل من مقولات وتصورات الفقه القانونى كما وصلت اليهم عن هذه الأجيال الأكبر حتى سنوات الحرب العالمية الأولى وربما الى ما بعدها بقليل •

والواقع أنه بالنظر الى خريطة الفكر القانونى فى تلك المنطقة من العالم التى تحددت بها دراستنا ، فاننا نقف على العديد من أسماء فقهاء وأساتذة وعلمـاء الاجتماع وفلاسـفة التاريخ من أمثـال فقيـه القانون الفرنسى ليون دييجى Duguit ويوجين آليخ[1] Eugen Ehrlich الفقيه النمساوى ، وتيماشيف وجورج جيرفيتش وغيرهم ممن كانوا فى موقع الوسط بين سابقيهم الذين كانوا قد ولدوا فى الخمسـينات مثلا أو السـتينات من القرن الماضى ، وأولئك الذين يصغرونهم مباشرة أعنى الذين ولدوا فى السبعينات والثمانينات من القرن ، والذين بالكاد بلغوا مرحلة تفتحهم مع بدايات القرن العشرين ، وهو جيل يلزم التريث أمامه على أى الأحوال لاعطائه مزيد من التحديدات ، على الأقل فى ملامحه العامة التى رسمتها أحداث العقدين الأول والثانى من

---

(١) الفقيه النمساوى آرليخ (١٨٦٢/١٩٢٣) من اهم الذين ارسوا قواعد علم الاجتمـاع القانونى فى العقد الأول من القرن العشرين بتركيزه فى دراساته على ما يعرف بالمصادر المـادية التى يصدر عنها القـانون وعلى العوامل التى تتدخل فى تشكيله وبالتالى تطوره . اى انه لم يعط مسألة أصـل القانون او الجهـة التى يصدر عنهـا الكثير من عنايته . وفى هذا قدم نظريته عن القانون الحى Living Law وعلى الحقـائق التاريخية وبخاصـة العرف فى تشـكيل المعيار القـانونى وهو هنا اقرب الى سافينى والمدرسة التاريخية وان لم يتجه الى المـاضى مثلها اذ ركز على دراسة الحاضر وعلى حقائق القانون القائمة بالفعل .

انظر فى ذلك كله كتـابه « القواعد الاساسية فى علم الاجتماع القـانونى » الذى ترجم ونشر باللغة الانجليزية لأول مرة فى عام ١٩٣٦ :
Fundamental Principles of the Sociology of Law.

القرن الحالى ، على اعتبار أن عطـاءه العلمى قد بدأ فى معقبات هذه الفترة الحرجة .

- ٢ -

لعل سـنوات الحرب العالمية الأولى هى التى تمكننا بالفعل من تحديد ملامح شخصيات جيلنا الحديث الذى نزمع تناولها هنا . ولكننا فى الحقيقة لا نعنى بسنوات الحرب مجرد تلك السنين التى استغرقتها منذ أول ما تفجرت فى ١٣ أكتوبر ١٩١٤ ، وانما ما نقصـد اليه يرجع ـ على مسـتوى الفكرة والواقع ـ الى ما قبل ذلك ، أعنى تلك الفترة بالغة الحرج التى عاشتها أوربا فى العقد الأول بالذات .

فمنذ أوائل السبعينات من القرن الماضى ، لعلنا نتذكر ، أصبحت الروسيا بصـفة خاصة مثار قلق حقيقى للقارة بأكملها وذلك نتيجة لاجتماع باريس فى عام ١٨٧١ وما تبعه من اتجـاهات سـياسية وقانونية حاولت أن تسـبغ الوجود الواقعى على الفكر الماركسى .

ويمكن القول بمزيد من الثقة ، أنه خـلال هذا العقد ، عاش العـالم (خاصة شباب أوربا) جوا مليئا بتهديدات الحرب ونذرها . وعلى الرغم من أن ماكس فيبر وحتى اميل دوركايم كان عطاؤهما الفكرى مازال مسـتمرا ، فان الحرب العالمية لم تكن حربهما عندما نشبت ، وانما كانت بتعبير أوضـح حرب الجيـل اللاحق من الأبناء الذين لم يكونوا على رضا تام بكل ما خلفه جيل الكبار ، فقد جعلتهم رياح الحرب يتلفتون حولهم بحثا عن مثل أخرى وعن مبادىء أخـرى . وكان فى ألمانيا بالذات أن وقع الشباب على مبادىء وأفكار نيتشـة التى أخذ يسـعى الى أن يحيلها الى واقع يعيشـونه حقيقة وفعلا بعدما أطلقوا على أنفسهم أول أو طلائع أجيال المحاربين الأشداء[1] .

ولقد كان موقف هذه الأجيال الأكبر والأجيال الأصغر مغايرا تماما . فبالنسبة الى الجيل الأكبر ومنه ماكس فيبر واميل دوركايم ، والشىء ذاته أيضـا فيما يتعلق بالنخبة العالمة والمثقفة فى مختلف أنحاء أوربا الذين ربطت

---

(1) Klemens Von. Klemperer.; Germany's New Conservatism : Its History and Dilemma in Twentieth Century. Princton, N.J. 1957. pp. 44. - 5.

بينهم الثمانينات والتسعينات من القرن الماضى من أمثال باريتو وجورج سوريل وموسكا وبرجسون وكروس ، لا يمكن القول بأى معنى من المعانى أن هذه الحرب كانت من صنعهم ، أو أنهم كانوا يتحملون مسئولية عامة حيالها •

وحتى بالنسبة الى البعض ممن كانوا يشتغلون بالعمل السياسى أو بالحياة العامة وممن كانوا تحركهم الدوافع والتيارات السياسية مثل فيبر ، فالمؤكد أنه كان مضطرا الى أن يلزم نفسه ببعض التحذيرات غير المتحمسة ضد الوباء المنتظر •

وعلى الرغم من كل مخاوفه وحرصه القلق على بلده ، فلم يكن بمقدوره أبدا أن يخفى شعوره بأن الصراع « كان عظيما ومدهشا » فى سبيل المبدأ الذى يسعى اليه • ذلك فى الوقت الذى نجد دوركايم من الناحية الثانية ، وقد اندفع بعاطفته الوطنية المتأججة ، يؤمن تماما بوجاهة الأسباب التى دفعت فرنسا الى الحرب • على حين اتخذ آخرون ومن بينهم فلفريدو باريتو موقفا وسطا ان لم يكن متأرجحا ، يخفى وراءه تشاؤمية زائدة مما قد تسفر عنه الحرب بالنسبة الى الأطراف المنخرطة فيها جميعها •

وعموما فلم تكن الحرب قد انتهت بعد حتى كان قد أصبحت واضحة تماما أمام كل العقول الواعية النهاية التى سوف ينتهى اليها هذا الصراع ، وهى نهاية لم يقدر لاميل دوركايم على أى الأحوال أن يشهدها اذ مات فى عام ١٩١٧ حزنا على مقتل ابنه الوحيد •

أما بالنسبة الى فيبر فقد بدأ ايمانه — بعد الحرب مباشرة — بامكانية أن يفعل الحزب الديمقراطى الألمانى Democratic Party شيئا يعيد به المنطق الى الأمور ، يضعف بالتدريج حتى تلاشى تماما • وبالفعل ، فما كاد ينتهى عام ١٩٢٠ حتى كان الحزب قد تفكك وانحل كلية • وكان فيبر نفسه قد مات فى العام نفسه أيضا •

اذن فى السنوات القليلة ما بين ١٩١٧ الى ١٩٢٣ كان كل جيل الكبار الذين ترددت بيننا أسماؤهم قد ماتوا • دوركايم فى ١٥ نوفمبر عام ١٩١٧ ، وباريتو فى ٢٠ أغسطس عام ١٩٢٠ ، ومن قبله ماكس فيبر فى ١٤ يونيو ١٩٢٠ وهو مازال فى الخمسينات من عمره وتبع هؤلاء يوجين آرليخ فى مايو ١٩٢٢ •

ومع ذلك فان الشيء المؤكد هو أنهم نجحوا فى أن يخلفوا — قبل رحيلهم — فكرا سياسيا وقانونيا استطاع أن يثبت اصالته وجدارته الى اليوم • وكان فى مقدمة هؤلاء آرليخ الذى أشرنا اليه توا ، وديجى وجيرفيتش وموريس هوريو Hauriou (١٨٥٦/١٩٢٩) وتيماشيف الذين نقلوا بدورهم الى الأجيال الأصغر من أمثال هنرى ليفى برول وأوبيرت وأوليفر كرونا وغيرهم من أقطاب المدرسة الاسكندنافية والمدارس البولندية والسوفياتية فى دراسة القانون •

— ٣ —

ولقد كان واضحا تماما أن بدايات القرن الحالى قد أخذت تشهد ثقلا متزايدا للاتجاهات والفرضيات السيكولوجية على البحث والدراسة القانونية • وقد عززت هذه الاتجاهات جميعها أبحاث فرويد فى الدوافع والنزعات وأيضا تلك الدراسات التى دارت حول آثار السلوك العقلانى وغير العقلانى فى العملية الاجتماعية ، وشارك فيها بأكثر من زاوية ماكس فيبر وفلفريدو باريتو •

كذلك شهدت بدايات القرن رجعة متزايدة الى احياء فكرة القانون الطبيعى التى قلنا أنها قد هوجمت بعنف فى القرن التاسع عشر (على الرغم من ازدهارها) ، وكانت محاولة الفقيه الألمانى Stammler والفرنسى جينى (فرانسوا) François Geny هما أشد المحاولات تأثيرا •

وعلى الرغم من أننا لن نناقش تفصيلا مذهب فرانسوا جينى (١٨٦١ / ١٩٥٩) الذى عرف باسم مذهب العلم والصياغة ، الا أنه من المهم أن نشير الى كتابه الرائد « منهج التفسير » Méthode d'interprétation الذى نشر مع آخر سنى القرن الماضى (١٨٩٩) • فقد نجح جينى فى هذا الكتاب فى أن يثير العديد من المسائل بصدد مصادر القانون والمادة التى تتكون منها قواعده والدور الذى يقوم به المشرع والكيفية التى يمكن بها تطوير القاعدة القانونية • وهو لون من التفكير قاد الى أن تتركز القضية الشاغلة لشغل المذاهب القانونية فى البحث عن طبيعة الأشياء The Nature of things أو طبيعة الحقائق The Nature of Facts وهى حقائق كان يرى ضرورة أن تؤسس عليها أية محاولة تسعى الى فهم القانون وتفسيره ناهيك عن تغييره ، وبصرف النظر عن نوعية المواقف المختلفة ورؤيتها الذاتية •

بتعبير آخر المشرع ليس بمقدوره اذن أن يفرض رؤيته أو وجهة نظره الخاصة على القضاء ، وانما القانون ، أو المادة القانونية ينبغى أن تتم صياغتها فى ضوء الحقائق الواقعية والحقائق التاريخية ، وكل ما يمليه العقل السليم من المبادىء الأزلية العادلة كما يجدها العقل ويكشف عنها فى القانون الطبيعى . فهذه الحقائق بخصائصها هى نفسها التى تقدم مختلف الخطوط والاتجاهات التى تشير أو ترشد الى التنظيم السليم .

ولا يختلف عن ذلك كثيرا ما ذهب اليه الفقيه الألمانى ستاملر Stammler الذى يعتبر أهم من حاول تقديم صياغة توفيقية بين فكرة القانون الطبيعى وتقاليد المذهب التاريخى ، من حيث أن الأول يقول بالثبات وعدم التغير على العكس من الثانى الذى يرى القانون كيانا متغيرا دائما .

وفى هذا الصدد يقدم لنا ستاملر فى كتابه Lehre Von dem richtigen Recht الذى نشر فى عام ١٩٠٢ المبادىء الاجتماعية المسبقة التى تصور أن القانون العادل الجدير بالتقدير يقوم عليها ، وهو ما أطلق عليه القانون الطبيعى ذى المضمون المتغير Natural Law with a changing content وهى تسمية سرعان ما أصبحت بمثابة أحد شعارات القرن العشرين ذائعة الصيت والانتشار[1] .

وحتى عندما قدر لهذا الموقف القانونى الفلسفى أن يبلغ مداه ، فقد كانت تنمو جنبا الى جنب ، وربما بشكل مباشر من باطنه وأعماقه هو نفسه ، مختلف الاتجاهات المعارضة التى نظرت الى القانون على أنه علم اجتماعى واقعى ساعية بذلك الى أن تضع القانون فيما تصورت أنه اطاره الحقيقى الصحيح .

— ٤ —

ولم يكن الأمر بالنسبة الى كل من ليون ديجى Duguit (١٨٥٩ / ١٩٢٨) وموريس جان كلود يوجين هوريو (١٨٥٦ / ١٩٢٩) ، وكلاهما من أساتذة فقه القانون الفرنسى ، مجرد تزامن فى الوجود (لا يتجاوز الفارق بين عمريهما أربعة أعوام فقد ولد هوريو قبل ديجى بثلاثة أعوام ومات بعده

---

(١) The New Encyclopaedia Britannica. Op. Cit. Vol. 25. p. 727
انظر ملحق النصوص . . . . النص رقم (٢١) .

بعام واحد) ليقال مثلا أن لهما الموقف ذاته من قضايا الفكر والسياسية والقانون التى عاشاها ، حتى مع تسليمنا بحقيقة أن كلا منهما قد تأثر تأثرا واضحا باميل دوركايم بصفة خاصة ، وأنهما كانا ينتميان الى الاتجاه الاجتماعى نفسه الذى ينظر الى المؤسسات والتنظيمات ومختلف النظم الاجتماعية كالعائلة والاتحادات ... الخ ، على أنها تعبير عن الحقيقة الاجتماعية التى تقوم وراء القانون .

وينظر الكثيرون الى ليون ديجى على أنه أحد الملامح الثورية التى تنطوى على الكثير مما يميزه حتى عن أفراد جيله من القانونيين . فقد نجح ديجى فى تطوير موقف فلسفى استطاع أن يمزج فيه فكرة القانون الطبيعى (على الأقل من منظوره الخاص) وموقفه المميز الذى حاول أن يوضح فيه كيف يمكن للفهم الاجتماعى للقانون أو الدراسة الاجتماعية للقانون أن تكون ذات أثر بالغ فى الفقه القانونى نفسه .

وبداية فانه يمكن القول بأن ديجى لا يكاد يختلف عن هوريو من حيث أن كليهما كان استاذا للقانون كما أشرنا . فقد أكمل ديجى دراسته القانونية فى جامعة بوردو Bordeaux وعين أستاذا فى كلية الحقوق بجامعة كاين Caen عام ١٨٨٣ . ولكنه عاد ثانية فى عام ١٨٨٦ أستاذا للقانون فى الجامعة التى تخرج فيها (بوردو) حيث أصبح عميدا لكلية الحقوق وهو المنصب الذى بقى فيه حتى وافته منيته .

والحقيقة أن ديجى يثير الحيرة من أكثر من ناحية . ففى الوقت الذى لا يشك أحد فى أنه كان واحدا ممن لا يأخذون بمبادىء القانون الطبيعى وأنه كان لا يخفى احتقاره لهذا الاتجاه ، فانه لم يصرح أبدا بهذه العداوة على الرغم من أنه يسهل تلمسها فى كتاباته كلها خاصة وهو يؤكد على أن القانون لا يعدو أن يكون نتاجا تلقائيا للحقائق Le Produit Spontané des Faits ويقصد بها الحقائق الاجتماعية بصفة خاصة .

ومن الناحية الأخرى فانه فى الوقت الذى نجده لا يكاد يكف عن الحديث عن نظريته أو بالأصح اتجاهه الفكرى ، وهو ما أطلق عليه عموما النظرية الاجتماعية للقانون ، الأمر الذى يجعله قريبا ولا شك من تلك الاهتمامات الخاصة التى تتردد حول الاجتماع القانونى أكثر منه فلسفة القانون أو فقه

القانون ، فانا نجد أن غالبية كتاباته كانت فى الحقيقة أشد اهتماما وكلفا ببحث الموضوعات الفقهية ذاتها ، وبخاصة فقه القانون الدستورى •

ويعتبر مؤلفه « المطول فى القانون الدستورى » Traité de Droit Constitutionnel (Treatise on Constitutional Law) الذى نشره فى خمسة أجزاء فى الفترة من عام ١٩٢١ الى عام ١٩٢٥ أعظم مؤلفاته بغير شك • وان كان قد ألف طائفة أخرى من الكتب التى دارت فى مضمونها حول الموضوع نفسه (فقه القانون الدستورى) الى جانب بعض المشكلات الخاصة بوجود القانون فى المجتمع ، وفى مقدمة هذه الكتب كتاب « الدولة » L'Etat فى الفترة ما بين ١٩٠١ و ١٩٠٣ ، وكتاب « القانون الاجتماعى والقانون الفردى وتحول أشكال الدولة » Le Droit Social, Le Droit Individuel et les Transformations de L'Etat الذى نشر فى عام ١٩١١ ، وهما الكتابان اللذان ركز فيهما على ابراز نظريته الخاصة فى القانون • ثم كتابه الذى نشره فى عام ١٩١٢ عن التحولات العامة فى القانون الخاص منذ صدور مجموعة نابليون Les Transformation du Droit Privé depuis de Code de Napoleon وكتاب « تحولات القانون العام » Les Trans formations du Droit Public الذى نشر فى عام ١٩٢٦ وكتاب « السيادة والحرية » Souveraineté et Liberté الذى صدر فى عام ١٩٢٢ ومثل هجوما لاذعا على النظرية التقليدية فى سيادة الدولة • وهو الهجوم الذى شارك الكثيرون من علماء الاجتماع والسياسة والقانون ومن بينهم هيجو كراب Hugo Krabbe وهارولد لاسكى Laski وموريس هوريو نفسه • وحيث تبنى ديجى هنا موقفا ينادى بالسيادة المتعددة Multiple التى تمارسها العديد من المؤسسات والمنظمات والجماعات الاجتماعية والدينية والاقتصادية المختلفة التى تتمتع جميعها بقدر من السيادة يفوق ما للحكومة الرسمية • وبهذا فلا تكون السلطة مركزة فى يد عضو أو مكان واحد بعينه فى المجتمع ، ولكنها تنتقل بشكل مستمر من موضع الى آخر • وهى نظرية يمكن القول بأن ديجى قد تمادى (وأصحابه) فى الجهر والمناداة بها الى درجة أنهم أعلنوا أن الدولة ليست فى واقع الأمر سوى نمط أو نموذج من نماذج التضامن الاجتماعى Solidarité Sociale ، ولا تملك أية سلطات خاصة أو ميزة بالمقارنة بغيرها

من المؤسسات أو العناصر الأخرى المكونة للمجتمع • وهو موقف وان بدا متسقا مع نظـريته العامة فى القانون ، الا أنه يعكس غير قليل من التناقض خاصـة اذا نظر اليه ارتباطا بما يتعلق بموقع الفرد من المجتمع والدولة • وهو ما نرجو أن تكون لنا عودة اليه فى مكان آخر •

— ٥ —

ولقد أشرنا من قبـل الى تأثر ديبجى بالاتجـاه الوضـعى العام للفكر الدوركايمى • ولكن الملاحظ فى الوقت نفسه أن ديبجى لم يكن بعيدا كذلك عن تأثير ما عرف بمذهب الذرائع كما نجده عند جيرمى بنثام ، ولا تأثير الاتجاه الوضعى بعامة خاصة كما نراه عند اهرنج •

والواقع أنه ترتب على هذا كله أن تكونت لدى ديبجى نظـرة خاصـة فيما اعتبره مصـدر القانون فنجده فى مؤلفه « القانون الدسـتورى » الذى يعتبر أفضل ما يحوى فلسفته القانونية قد افترض فرضية أساسـية مؤداها أنه ينبغى أن ننظر الى المجتمع بصفة مبدئية على أنه مجتمع اقتصادى وأنه تتم دراسته فى ضوء هذه الفرضية وفقا لما يعكسه بناؤه الاقتصادى ونشاطاته الاقتصادية بصفة خاصة •

ومن هذه الفرضـية الأولية ينتقل ديبجى الى تحديد واحدة من أهـم الحقائق التى تتضمنها فلسفته القانونية ، تلك أن مصدر القانون أو أساسه بمعنى أدق انما يوجد من ثم فى هذه الحاجات الاقتصـادية الاجتماعية ذاتها والتى لا يوجد القانون الا لأجـل الوفاء بها • ففى اعتقاده أن هناك شـعورا انسانيا عاما ، أو غريزة انسانية تدفع الى خلق أو ايجاد نوع من التضـامن الاجتماعى وتبادل المصالح والمنافع بين الأفراد فى داخل المجتمع •

وفى تفسيره لهذا يقرر ديبجى أن الحقيقة الأساسية لمثل هذا المجتمع هى من غير شك وجود العديد من الجماعات والتجمعات المتباينة والمختلفة التى تنتج جميعها أشـياء ومنتجات متباينة ومختلفة كذلك • ولكنها على الرغم من ذلك ترتبط فيما بينها برباط الحاجة المتبادلة التى تتمثل فى احتياج كل منها لما ينتجه الآخرون •

المبدأ الجوهرى اذن هو التضامن • وهو مصطلح وان كان يعطى المعنى نفسه الذى قصد اليه برودون Proudhon من مصطلح التبادل Mutualité

الا أنه عند دييجى ذات خاصية اجتماعية بارزة ، ويتخذ شكلين رئيسيين ، أولهما هو التضامن الآلى الذى يقوم على التشابه ومن ثم أطلق عليه التضامن بالتشابه أو بالاشتراك • وقصد به الحد الاجتماعى الضرورى أو اللازم لاتساق الأجزاء مع الكل الذى يتركب منها ، ومن هنا فقد رأى ضرورة عدم الاقدام على ما يسىء الى هذا الحد التضامنى ووجوب أن يبذل الجميع ما فى طاقتهم لتقويته ودعمه •

ولكن الاختلافات بين الأفراد فى القدرات والامكانات اللازمة لتحقيق الاحتياجات المتكثرة وبخاصة الاقتصادية ، تنتج الشكل الثانى من أشكال التضامن وهو ما أسماه التضامن العضوى الذى يقوم على الاختلاف والتغاير حيث يحاول الأفراد والجماعات التى تختلف فيما بينها من حيث القدرات والامكانات استخدام ما تهيأ لها من هذه القدرات والامكانات لانتاج احتياجات الكل فى ضوء مبدأ تقسيم العمل الذى يكشف عن مدى الحاجة الى المزيد من التضامن والتعاون لانتاج أقصى ما تستطيعه الجماعات سدا لاحتياجاتها مما يهيىء للوصول الى الانتاج الضخم الذى أصبح من سمات المجتمعات الحديثة •

ونتيجة لهذين المبدأين ، أقصد التضامن بالتشابه ، والتضامن بالاختلاف أو بتقسيم العمل تتفرع كل القواعد الاجتماعية سواء كانت قواعد اقتصادية أو قواعد ومعايير أخلاقية • وتضطلع القواعد من النوع الأول بتنظيم نشاطات الأفراد فى مجالات انتاج الثروة واستهلاكها ، على حين تنظم القواعد من النوع الثانى مظاهر السلوك ، كما تحدد طرائقه وأنماطه وأساليبه لتبدو متسقة بعضها مع البعض ، ومتوائمة مع القواعد والمعايير ذاتها فى نفس الوقت •

وكما قلنا فليس من المنتظر المساس بهذه القواعد أو الخروج عليها لما ينجم عن ذلك من خلخلة فى الكيان الاجتماعى لابد تثير رد فعل اجتماعى يسعى المجتمع عن طريقه الى استعادة توازنه • فكأن هذا المبدأ هو الذى يهيىء فى النهاية لتحديد معنى العدالة ومفهومها • أعنى معنى ما يعتبر صحيحا وصوابا فى ذاته • أو مفهوم القيمة والاعتبار الذى اعتبره دييجى المصدر اللاشخصى للقانون Impersonal وأسبغ عليه معنى أصل القانون أو الطريقة

القياسية للقانون Régle de droit وهو معنى نجده مشابها أيضا لقانون برودون الاقتصادى Droit économique ، كما يكشف عن نفسه فى مشتقين وصفهما دييجى بأن أحداهما سلبى والآخر ايجابى حيث الأول لا يقوم على اتيان أى فعل فيه مساس بمبدأ التضامن ، بينما يساعد الثانى بأقصى ما يستطيع فى تتميم وانجاز هذا المبدأ • ولا يملك الحاكم نفسه ، أو المشرع الا أن يخضع تماما لحكم هذا المبدأ بما ينطوى عليه من حيدة وموضوعية •

ولكن تقديرنا الحريص السابق يخفى ولا شك جوهر ما تعنيه القضية التى يسوقها دييجى • فصحيح أن هذا الفقيه قد نجح نجاحا ملحوظا فى ابراز الطابع الاجتماعى للقاعدة القانونية وكذا الوظيفة الاجتماعية لتقسيم العمل وتبادل المنافع والخدمات والمصالح • ولكن الصحيح من الناحية الأخرى هو أن دييجى عندما قرر أن القانون الموضوعى Objective أو مبدأه الرئيسى القادر على أن يجعل النظام الاجتماعى مستقرا ومتوازنا ، انما هو نتاج لهذه الظواهر أو العوامل ، فكأنه قد جعل — وبحق — هذا القانون بعيدا ومستقلا عن ارادة الأفراد وعن أية ارادة أخرى بما فى ذلك ارادة الدولة ذاتها ، وذلك لسبب بسيط هو أنه يسبق من حيث الوجود كل هذه الارادات ، طالما أنه مرتبط أو بمعنى أدق ، نتاج لحقيقة الوجود الاجتماعى نفسه ، والحياة الاجتماعية ذاتها • ومادامت أية ارادة من هذه الارادات لا تدل على جوهرها أو حتى يستدل على وجودها الا من وجود هذا التضامن نفسه ، أو القانون الموضوعى بتعبير آخر •

ولعل الشىء المثير فى هذا الموقف هو ما ينتج بالضرورة من حالة اذا ما استطردنا فى منطقه • فمن المسلم به أن هناك العديد من المنظمات والهيئات (من بينها الدولة) التى تنبنى فى معظم الأحيان على أساس علاقات لا تعتبر غير القوة • واذا كان الحال كذلك فلا يكون له سوى معنى واحد هو أن هذه المؤسسات جميعها لابد وأن تكون خارج دائرة القانون الموضوعى الذى يعنيه دييجى ، أو خارج الحياة القانونية السليمة ، الا اذا خضعت لقوة هذا القانون ، واصطبغت علاقاتها وأسسها بكل ما يمليه ويشير به من أسس وعلاقات تعكس التضامن الاجتماعى •

فى ضوء هذا يبدو لنا أنه ليس هناك اذن حقوقا طبيعية فردية بالمعنى الذى

قصد اليه الطبيعيون والذين ينادون بالقانون الطبيعى • أو شيئا من تلك الحقوق التى تستند فيها الدولة على مجرد مبدأ القوة ، الا اذا كان ذلك مستمدا سلفا من المبدأ القانونى نفسه الذى يرجع فى أصله ووجوده الى مبدأ التضامن الاجتماعى •

وبتعبير آخر ليست هناك اذن غير القاعدة القانونية أساسا للتصرفات سواء كانت تصرفات أفراد أو هيئات أو مؤسسات ، أو التصرفات التى تقوم بها الدولة ذاتها • وذلك على اعتبار ان الانتماء الى ذلك التضامن الاجتماعى ، وبالتالى القانون الموضوعى ، هو الذى يسبغ عليها الشرعية • وهو ما يعنى فى الوقت نفسه امكانية انكار وجود أية منظمة أو شخص من الأشخاص لا يعتبر التضامن الاجتماعى أو القانون الموضوعى أساسا لتقوم عليه بما فى ذلك الدولة أو بمعنى أدق ذلك الكيان الذى مال دييجى الى أن يصفه « بأنه اتحاد fédération من الخدمات العامة التى تدير مقومات أقصى ما هنالك من ضوابط وقوة لا بغرض السيطرة واصدار الأوامر ، ولكن بهدف تأكيد الوظيفة الدائمة والعطاء أو الانتاج المستمر للخدمات »[1] •

ومن المحير حقيقة ما اذا كان مذهب دييجى مما يمكن وصفه بالواقعية فعلا أو بأنه أحد المذاهب الخيالية أو المثالية • فلقد كانت واحدة من أهم الانتقادات التى وجهت اليه أنه بتركيزه على الشعور بالتضامن على أنه الواقعة الاجتماعية الوحيدة الجديرة بكل الاعتبار ، قد جانبه الصواب الى حد بعيد ، لأن هناك فى المجتمع العديد من الحقائق الاجتماعية الأخرى التى لا يعدو التضامن أن يكون احداها فحسب • فلماذا اذن جعل دييجى منه (التضامن) المصدر الوحيد الذى تستمد منه القاعدة القانونية مادتها ؟

وقد يرى البعض فى محاولة لانصاف دييجى أن الانتقاد الذى وجهه لنفسه فى الطبعة الثالثة من « القانون الدستورى » كافيا للرد على هذه الناحية حيث أدرك دييجى عدم كفاية عامل التضامن واعترف أنه لم يعط فى كتاباته الأولى عاملا أو عنصرا غيره يتصف بالدوام والتفوق حيث نجده يذهب

---

(1) Duguit, L.; Droit Constitutionnel, (1927 edition). Vol. I. p. 589.
انظر ملحق النصوص . . . . النص رقم (٢٢)

الى تقرير أنه كان الأجدر به أن يقدم ما هو أفضل من ذلك الذى قدمه وقال به[1] .

كذلك فقد يرى البعض الآخر أن دييجى انما كان يقصد الى أن القانون (ينبغى) أن يقوم على خاصية التضامن دون غيرها . ولكن سواء كان الأمر فى حقيقته ما حاول أن يقنعوا به أنصار الفريق الأول أو أولئك الذين شكلوا الفريق الآخر ، فان الرأى عندى أن هذا كله وان كان من الواضح أنه لا يقدم أى حل للمسألة ، فانه لا يمنع أيضا القول بأن دييجى كان يتجه بنظريته الى غاية يصعب انكار أنها مثالية ، أضف اليه ان مثل هذا القول الأخير من الواضح أنه يلقى بالقضية كلها فى نطاق (الواجب) لا (الواقع والموجود) ، مما يؤكد طبيعة الخاصية المثالية لنظريته ، وبالتالى الابتعاد عن مقولة العلم بكل ما تمليه هذه المقولة من أبعاد ووجود واقعى .

ومع ذلك ففى اعتقادى أن ما أصر دييجى على أن ينكره ، وأعنى بذلك الصبغة المثالية التى تصطبغ بها بعض جوانب نظريته التى أدعى لها كل الواقعية ، هو بالضبط ما نجد عكسه عند معاصره موريس هوريو عالم السياسة وأستاذ فلسفة القانون فى جامعة تولوز Toulouse (فى الفترة ما بين ١٨٨٣ — ١٩٢٩) .

وبالرغم من أن الصلة بين ليو ن‌دييجى وموريس هوريو هى صلة جد وثيقة خاصة من حيث أنهما قد ارتبطا لفترة بكل من فكر دوركايم من ناحية ، وبعض التصورات القائمة فى فكرة القانون الطبيعى من ناحية ثانية ، فان الواضح أن عمل هوريو كأستاذ للسياسة قد ساعده ولا شك على أن يتجاوز نطاق الفقه القانونى الى المجال السياسى أيضا ، ومن هنا اصطباغ أفكاره بتلك الصبغة السياسية التى لا نكاد نلحظها عند دييجى . وربما من هنا أيضا كان تركيز هذا الأخير فى دراساته على القانون الدستورى ، على حين ركز هوريو على الدراسة النظرية للقانون العام مما كان له أبعد الأثر فى تطوير القانون الادارى الفرنسى .

— ٦ —

ولقد كان على هوريو أن يسير فى الاتجاه نفسه الذى يربط بين القانون

---

(١) Ibid : P. 116.

انظر ملحق النصوص . . . . النص رقم (٢٣)

والواقع الاجتمـاعى • ومع أن هذا قد يوحى بأنه حصر اهتمامه فى المجـال الاجتماعى وحده ، فان احدى السمات البارزة فى هذا الفقيه أنه لم يفصل تماما بين هذا الواقع الاجتماعى وبين الفكر التأملى أو الفلسفى • بمعنى أنه استطاع تقديم منظور لفلسفة واقعية ومثالية فى آن واحد معا Idealist-Realist وبدون أن يخلط بين متضمنات أى من المقولتين •

والواقع أن الصلة بين ما يمكن أن نصفه بأنه نمط أو شكل من المأسسة Institutitionalism القانونيـة وهو ما أخـذ هوريو والمؤرخ والكاتب الفرنسى جورج رينار Renard يرسيان قواعده كاتجاه حديث يركز فى جوهره على طبيعة المؤسـسات ككوينات اجتماعية ، وبين الاتجاه الاحيائى للقانون الطبيعى ، كانت تعكس فى جوهرها غير قليل من مظاهر التعاطف مع الوضعيات الفردية • وهى الوضعية التى كان يتعين على هوريو أن يوضحها ويكشف عن أبعادها •

ولقد كان جليا بما فيه الكفاية أن هناك نقلة قيمية ان صح استخدام مثل هذا التعبير ، ينظر بها هوريو الى المأسسة القانونية • فبالنسبة اليه المؤسسات الاجتماعية أيا كان شـكلها كالأسرة والاتحـاد والنقابة ••• الخ • انما تعبر جميعها عن الحقيقة الاجتماعية التى تقوم من وراء القانون •

كذلك كان واضـحا بما فيه الكفـاية أيضـا أن هوريو انما قصـد بهذه المؤسسات الاجتماعية ، مؤسسات الأشخاص لا مؤسسات الأشياء حيث تكون نشأة الأولى فى محيط اجتماعى كمشروع فردى يعكس قوة الارادات الفردية الحرة التى تنشئوه ، وحيث تمثل القيم والأفكار القانونية ركنا هاما وجوهريا فى تركيب هذه المؤسسات الاجتماعية ، من حيث أن هذه القيم والأفكار القانونية هى بالذات التى تكون عناصر المثـل الأعلى لكل قانون • وان كانت المشـكلة سرعان ما تبرز وبخاصة حال اصـطدام هذه المثل القانونية بارادات الأفراد سواء الذين شاركوا فى انشاء المؤسسة أو من خارجها •

ثمة فى الحقيقة سـمة من الغموض فى مثل هذا اللون من التفكير الذى يحاول هوريو أن يربط فيه بين الواقع وبين المثال • وبالنظر الى كتاباته الرئيسية سواء ما كان منها موضوعه الادارة أو القانون العام أو القانون الدستورى[1] ،

(1) اعتقد انه قد يكون كافيا أن نشير هنا الى اهم الاعمـال الرئيسـية=

وهى أهم الكتابات والاتجاهات التى خاضها وقدم من خلالها نظريته فى المؤسسات ، فيمكن القول أنه يسهل ملاحظة أمرين بذاتهما هما :

أولا : أن هوريو فى هذه النظرية قد عرف الدولة بأنها مؤسسة اتحادية Corporate تتكون من العديد من التكوينات التى تستهدف جميعها حماية حرية الفرد وصيانة حقوقه ، وهو بهذا يمثل واحدا من أهم المدافعين عن النظام الفردى Idividualistic Order وعن المشروع الفردى الخاص وعن الملكية الشخصية ، كما نادى باصرار بضرورة ايجاد المزيد من الاجراءات التى تحمى المواطنين ضد أى مظهر من مظاهر التعسف الادارى[1] .

ثانياً : أنه فى كل ما سبق تظهر فى الحقيقة فرضيات القانون الطبيعى ، وبخاصة عندما يركز على ما أسماه مبادىء التنظيم ، وعلى اشتراك Communion الأفراد ومساهماتهم فى تحقيق المثل الدائمة ، ومحاولة وضع قدرات الأفراد وامكاناتهم ، وحتى أفكارهم ومشاعرهم فى خدمة هذه المثل وخدمة المبادىء التى يقوم التنظيم المؤسسى عليها أو يستهدف تحقيقها . والمهم أن هوريو قد رأى فى كل هذا عناصر أساسية لا مفر من وجودها فى المؤسسة الاجتماعية . فبالنسبة الى كل من هوريو وجورج رينار كان الأمر تماما مثلما هو بالنسبة الى دييجى ، من حيث أن مبادىء العدالة هى مبادىء وأسس التنظيم الاجتماعى متجسدة وجلية أو ناطقة بذاتها .

ومع ذلك فلا يسعنا الا أن نعترف بأن هذه المسائل الصعبة تثير من المشكلات أكثر مما تقدمه من حلول . وقد يكون صحيحا أن نظرية دييجى ومثلها نظرية هوريو قد قدمت كل منهما اطارا يمكن أن يوصف بأنه مخرج من الدائرة المغلقة التى ظل التفكير القانونى والسياسى يدور فيها لفترة طويلة وهو متعلق بأهداب فكرة القانون الطبيعى . ولكن الصحيح أيضا هو أنه لا الأساس

=فحسب لموريس هوريو وهى « المختصر فى القانون الادارى والقانون العام (١٨٩٢) Précis de droit Administratif et droit Public ومبادىء القانون العام Principes de droit Public (١٩١٠ ، ١٩١٦) » ، والمختصر فى القانون الدستورى Précis de droit constitutionel (١٩٢٣) .

وعموما يستطيع القارىء أن يقف على مزيد من التفاصيل عن حياة هوريو واعماله بالرجوع الى الكتاب الذى نشره البرت برودريك Broderick فى عام ١٩٧٠ بعنوان The French Institutitionalists

(1) New. Ency. Britannica., Op., Cit. Vol. 5. P. 752.

المثالى الواقعى Idealist-Realist الذى أقام هوريو نظريته عليه ، ولا الواقعية الحسية Sensualist-Realism التى قادت تفكير دييجى قد تمكن — وان يكن كل منهما لأسبابه الخاصة — من الافصاح تماما عن حقيقة الفوارق بين الطريقة التقليدية للفقه القانونى ، والدراسة الاجتماعية للقانون ، أو ما أطلق عليه جورج جيرفيتش دراسة الحقيقة الاجتماعية الكلية للقانون ، قاصدا بذلك تحديد ما تصور (جيرفيتش) أنه مجال علم الاجتماع القانونى • فاهتمامات دييجى الأساسية كانت فى الحقيقة مركزة حول مسائل الفقه القانونى أكثر منه موضوعات علم الاجتماع القانونى ذاتها ، ولذلك جاءت معالجته النظرية لبعض ما يعتبر من صميم مسائل العلم معالجة سريعة وعامة •

أما هوريو ، من الناحية الأخرى ، فهو وان كان أقرب ولا شك الى طبيعة العلم من دييجى ، فقد شغلته بدوره اهتماماته النوعية التى دارت فى الأغلب حول مشكلات وجود المؤسسات وتكيفها القانونى وما يرتبط من حقوق والتزامات ونطاقات للتصرفات ، مما عاقه فى النهاية عن الرؤية الأشمل لما يوجد فى المجتمع (ككل) من أنماط قانونية ، وحتى اذا نحن سلمنا بأنه قد تطرق الى هذا أثناء معالجته للجماعات والمؤسسات المختلفة ، فقد فعل ذلك فى داخل الاطار المحدود لهذه الجماعات والمؤسسات • وربما دون ما يبذل محاولات جدية لابراز ما يوجد بين هذه الأنماط القانونية الجزئية والبناء الاجتماعى من علاقات وتفاعلات •

بيد أنه حتى لا يكون فى كل هذا شيئا من التجنى على أى منهما ، فلابد وأن توضع فى دائرة الضوء تلك الرموز المجردة Abstract Symbols التى شاع استخدامها والارتكاز اليها ليس عندهما فحسب ، ولكن عند غيرهما أيضا من الفلاسفة والمفكرين • فهذه الرموز مثل « التضامن الاجتماعى » و « مبادىء التنظيم الاجتماعى » أو الاستغراق فى (باطن) حقائق الحياة الاجتماعية ، انما تشجع فى آخر الأمر ، وفى الوقت نفسه نتيجة لغموضها ولعدم تحديدها تحديدا واضحا على أن تتأثر بها الحكومات السلطوية ونظم الحكم المطلقه ، وبالتالى تسىء استخدامها • وهو ما يصدق كذلك بالنسبة الى تلك الرموز المبهمة مثل « ضمير الأمة أو المجتمع » Voiksgeist الذى ساقه سافينى قطب المدرسة التاريخية ، والذى أظهرت الأحداث مدى اساءة فهمه وتطبيقه على ما ينعكس بصفة خاصة فى النزعة العنصرية المميزة للنظام النازى •

وهكذا نجد أنه يترتب عليه احـدى النتائج الواجب الالتفات اليه ، أنه فى الوقت الذى سعت محاولات الاحياء الحديثة للقانون الطبيعى الى أن تبتعد ، ولو جزئيا ، عن الاتجاهات الشمولية ، فان الغموض الذى اكتنف بعض مفاهيمها قد ساعد على استخدامها للتبرير لهذه الاتجاهات الشمولية ذاتها .

- ٧ -

وقد تبدو هذه الحالة اذا نحن نظرنا اليها من زاوية ثانية غير مبشرة الى حد بعيد . فمع اقتراب القرن العشرين من منتصفه ، حتى وكان عدد كبير من فقهاء القانون المبرزين قد كفوا تقريبا عن مناقشـاتهم المؤيدة أو المعارضـة لأى من المداخل القانونية سواء أكانت مداخل اجتماعية أو تحليلية أو منطقية أو أخلاقية ... الخ . وحتى كانوا قد انتهوا أيضا الى نتيجة معينة مؤداها أنه سواء كان ميدان الفقه القانونى هو ميدان متفرد بالمعنى العلمى المحدد ، أو كانت وحدته تتمثل فى الحاجة الى خدمة الاحتياجات الذهنية والفكرية لأولئك الذين تقع على عواتقهم مسئولية صـياغة القانون وتطبيقه ، أو تطويره بوجه عام نظريا وعمليا ، فان الشىء المهم هو أن كل هذه الميادين قد أصبح ينظر اليها على أنها متضمنة فيه .

وقد يبدو فى هذا شىء من التناقض مع ما سـبق أن قـررناه من تزايد التداخـل والغموض فى وضـعية الفقه القانونى . ولكن الواقع أننا ، حتى لو سـلمنا بصـحته ، وأن فقهـاء القانون ، ومعهم علماء الاجتماع من ذوى الاهتمـامات القانونية ، أو القانونيين من ذوى الاهتمامات الاجتمـاعية ، قد تحولوا جميعا الى معالجة تلك القضايا والمسـتويات المتشـعبة من قضـايا ومسـتويات الفكر القانونى ، فقد فعل الكثيرون منهم ذلك دون ما يعرفون بالضبط طبيعة الأسباب الدافعة اليه .

وصحيح أن أحد الملامح المميزة للفقه القانونى المعاصر تتمثل فيما يمكن وصفه بأنه ثورة ضد الشـكلية formalism أو التمادى فى الأخذ بالجوانب التكنيكية والمنطقية الجـامدة فى القانون . ولكن الملاحظ مع ذلك أن التسرع فى استخلاص النتائج قد أسفر عن الكثير من التعميمات المتسرعة التى أضعفت مما كان هنالك من بعض المظاهر الايجابية . وذلك الى الحد الذى حدا بآدم

بودجورکس الى القول بأن رجال القانون (المحامين) يعرفون تماما ما هو القانون كما يعرفون المقصود بصدق القانون أو المعيار القانونى ، ولكنهم لا يملكون مع ذلك سوى أفكار مشوشة وغامضة عن الخصائص الوظيفية لهذه العناصر[1] .

واذا كان البعض يذكر عادة اسم هيرمان كانتروفيتز Kantorowicz كأشهر الأسماء الرائدة فى اعادة تشكيل الفقه الاجتماعي الحديث ، فان الذى لا شك فيه هو أن هذا المجال كان من المحتمل أن يظل مفتقرا لكثير من الأبعاد ما لم تكن تلك الجهود التى شارك بها كل من نيقولا تيماشيف وجورج جيرفيتش .

وليس من شك فى أن المجال هنا ليس مجال المفاضلة أو حتى المقارنة بين هذين العالمين . ولكن هناك ، على الأقل بضعة أوجه شبه من الصعب اغفال دلالتها . حيث يبدو لنا ــ وهذا من ناحية ــ أن كلا من هذين المفكرين ــ وكلاهما عالم اجتماع ــ كان ينتمى الى هذه الفئة الموسوعية من الأقطاب الذين تناولناهم بالدراسة ، ليس بالضرورة بمعنى مساواتهم بأمثال افلاطون وأرسطو ولكن على الأقل من حيث تنوع النظرة وتشعب الاهتمامات وعمق الدراسة والقدرة على التحليل .

كذلك فان كليهما ــ وهذا من الناحية الثانية ــ لا يعتبر فحسب من كبار المنظرين أو المفسرين للفقه الاجتماعى ، أو حتى علم الاجتماع القانونى ، ولكن النظرية الاجتماعية بعامة . ومن هنا تميز نظرتهما للظاهرة القانونية باصالة الادراك المجتمعى والوعى بمشكلات العصر وبظروفه .

وثالثا : أن كليهما ينتمى الى الجيل الأكاديمى ذاته ، أو بالأصح الى تقاليد مدرسة فكرية بعينها حيث نهل كل منهما ، ومعهما سوروكين Sorokin ، من علم وثقافة ليون بترازيسشكى Petrazycki الذى يعد واحدا من كبار الأساتذة والعلماء الذين ، وان كانوا قد أنزووا فى تيه من النسيان ــ كنتيجة لكتاباته التى كانت بالروسية أو البولندية أو الالمانية ــ الا أنه كان ذا أثر بالغ فى أضخم

---

(1) Podgórecki, A.; Op. Cit. P. 210.

انظر ملحق النصوص . . . . النص رقم (٢٤)

الأسماء مثل بافلوف Pavlov علاوة على أنه كان أستاذا فى القانون وفيلسوفا وعالم اجتماع ومناهج بحث لا يشق له غبار .

وأخيرا ، فان هناك من المنظرين لعلم الاجتماع القانونى من يعتبرهما كليهما (تيماشيف وجيرفيتش) من القلائل الذين يرجع اليهم الفضل فى ظهور علم الاجتماع القانونى وبلورة شخصيته المستقلة . بمعنى أنهما يوضعان — من هذه الزاوية — جنبا لجنب آرليخ Ehrlich الذى وصفه تيماشيف بأنه مؤسس علم الاجتماع القانونى (Grundlegung der Soziologie des Rechts) . كنسق علمى يقف فى موضع ما بين الفقه وبين علم الاجتماع ونشر كتابه « المبادىء الأساسية فى علم الاجتماع القانونى باللغة الألمانية فى عام ١٩١٣ وترجم الى الانجليزية كما سبقت الاشارة تحت عنوان Fundamental Prirciples of the Sociology of Law عام ١٩٣٦) . ففى عام ١٩٣٩ نشر تيماشيف كتابه الرئيسى المعنون « مقدمة فى علم الاجتماع القانونى » An Introduction to the Sociology of Law ، كما نشر جيرفيتش لأول مرة فى عام ١٩٤٢ أثناء الحرب العالمية الثانية كتابه الجامع فى علم الاجتماع القانونى — وهو الكتاب الذى ترجم الى اللغة الانجليزية فى عام ١٩٤٧ وبعدها أعيدت طباعته أكثر من مرة .

— ٨ —

وعلى الرغم من كل ادعاءاته التى حاول بها أن ينكر الطابع الفلسفى لتفكيره ، فان جورج جيرفيتش Gurvitch قد ظل مع ذلك وحتى أواخر أيامه (١٨٩٦ — ١٩٦٥) أسير النظرة الفلسفية والرؤية التأملية التى انعكست كل منهما حتى على كتاباته عن علم الاجتماع القانونى .

ولست أدرى فى الحقيقة ما الذى يضيره فى هذا وهو بحكم تكوينه الفكرى لم يكن بعيدا أبدا عن الفكر والتأمل الفلسفيين وهو الأمر الذى ظل ملازما له فى كل مراحل حياته الدراسية ، اضافة الى أنه عندما أصبح أستاذا للاجتماع فى السربون فقد كان يقوم بتدريس هذا العلم من خلال قسم الفلسفة الذى يضم الدراسات الفلسفية والاجتماعية معا[1] .

---

(١) هذا الوضع نفسه كان قائما فى بعض جامعاتنا المصرية فنجده فى جامعة=

والواقع أننا نريد أن نلقى ببعض الضوء على هذه الناحية بالذات لأنها ستفيد فى محاولتنا فهم كتابات جيرفيتش فى علم الاجتماع القانونى ، ولأننى أعتقد أنه ، وعلى الرغم من كل ما يثار حول ما هنالك من اتجاهات ونزعات امبريقية بدأت تأخذ مكانها فى مسيرة العلم ، فان جورج جيرفيتش كان على العكس من ذلك ، أقرب فى تفكيره القانونى الى رؤية الفيلسوف وتأملاته • ولا يغير من ذلك حقيقة أن منطلقاته الفكرية كانت تبدأ دائما من بعض المقولات الاجتماعية مثل المجتمع أو الجماعة •• الخ ، أو أنه كان يتحدث عن الحكومات والدول والاتحادات وما الى ذلك من منظمات أو تنظيمات واقعية • فقد كان فى هذا كله متأثرا فى الحقيقة بالفكر الاجتماعى الفرنسى الذى أرسى مقوماته دوركايم وأقطاب المدرسة الفرنسية فى علم الاجتماع وفى مقدمتهم مارسيل موس Mauss ، وبما اشتمل عليه هذا الفكر من تصورات ومفهومات جمعية ومجردة ورمزية ، ولكنها غلفت فى النهاية نظرته حتى الى ما اعتبر أنه من واقع التجربة والخبرة المعاشة ، فهى تجربة أو خبرة كانت بالنسبة اليه تندرج فى المستويات الأبعد ، وفى العمق ، وفى الرمز • مما يتدخل فى اعطاء السلوك البشرى صيغته النهائية •

علاوة على ذلك كله فاننى أعتقد ، فى الوقت نفسه ، أن هذا الطابع الفلسفى هو فى حد ذاته أمر متميز الى أبعد الحدود ولا يتاح فى الحقيقة للكثيرين ، اذ جعل صاحبه أقدر — ولعلنى لا أبالغ — على النظر الى المشكلات (وبصرف النظر عن نوعيتها) بعقلية العالم وبروح الفيلسوف •

وعموما فقد ترتب عليه أن وجد نوع من التقدير الذاتى لهذا العالم المفكر الفيلسوف جدير بأن يذكرنا دائما باسهامه فى علم الاجتماع القانونى والعلم الاجتماعى بعامة • وهكذا كان مدخل جيرفيتش لدراسة علم الاجتماع القانونى الذى وضع فيه كتابا بالعنوان نفسه — كما قلنا — فى عام ١٩٤٢ وصدرت ترجمته الانجليزية فى ١٩٤٧ وهو كتاب يعتبر واحدا من أهم ما كتب فى هذا

= الاسكندرية على سبيل المثال حيث قسم الدراسات الاجتماعية والفلسفية بكلية الآداب بها ، وفى جامعة القاهرة ايضا ، وذلك بالطبع قبل ان تنفصل هذه التخصصات ليصبح لكل منها قسما قائما بذاته فى مختلف الجامعات وبداية من الخمسينات بصفة خاصة .

المجال على الاطلاق ، حتى ليعتبر مرجعا الى اليوم بالنسبة الى جماهير الطلاب والأساتذة والباحثين على السواء •

- ٩ -

من الواضح أن جورج جيرفيتش عندما تصدى لتناول هذا الموضوع قد فعل ذلك ومازالت تتردد أصداء تجربتين رئيسيتين أولاهما تلك التى أشرنا اليها فيما يتعلق تأثره بالفكر الاجتماعى الفرنسى بعامة ، أما الثانية فنقصد بها كل تجربته الحياتية الخاصة باعتباره روسى المولد ، ولكن قدر عليه أن يظل مرتحلا شطرا كبيرا من حياته ما بين ألمانيا وتشيكوسلوفاكيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا التى عاش فيها منذ نهايات الحرب العالمية الثانية • وهى تجربة من الواضح أيضا أنها اتسمت بكثير من مشاعر الخوف ، وبغير قليل من مظاهر القلق والتطلع والاضطراب • ولا يختلف الأمر فى ذلك سواء بالنسبة الى علاقاته الشخصية مع الآخرين ، أو علاقته بالدولة ، أو السلطة ان شئنا المزيد من الدقة والتحديد •

وفى اعتقادى أن نظرته لعلم الاجتماع القانونى كمفهوم وكعملية لا تبتعد عن أى من هاتين التجربتين ، ان لم تكن انعكاسا لهما معا — فقد عرف جورج جيرفيتش علم الاجتماع القانونى بأنه ذلك الجانب أو الجزء من علم اجتماع الروح الانسانية L'Espirit Humaine (هكذا) الذى يهتم بدراسة الواقع الاجتماعى أو الحقيقة الاجتماعية الكلية للقانون • وذلك باقامة العلاقات الوظيفية الكامنة بين أنواع القانون وتنظيماته وأقسامه ، وصور الافصاح والتعبير عنه ، وبين أنماط الأطر الاجتماعية المقابلة •

كذلك يعبر هذا العلم عن أنماط السلوك المختلفة ، كما يعبر فى الوقت نفسه عن المظاهر المادية للقانون التى تكشف عن معانيه الكامنة فى أعماق النفس ، وبالتالى فهو (العلم) يهتم ببحث أدوات القانون ومذاهبه وما يطرأ عليه من تحولات وتغيرات ، والعوامل التى تدفع الى احداث هذه التحولات والتغيرات ، كالنزعات المسيطرة على نشأة القانون ونموه ، والرموز الاجتماعية المنمطة فى شتى مظاهر السلوك الاجتماعى والاجراءات ، وما يرتبط بكل هذا من قيم

وأفكـــار ومعتقدات تؤثر فى هذا النمو فى داخل البناءات الاجتماعية الكليـــة أو الجزئية[1] .

هذا المزاج اللفظى الذى يعكس به جيرفيتش التركيب الاجتماعى على مستوى الشخصية والثقافة والمجتمع له أصوله فى الحقيقة فى تراث المدرســـة الفرنسية الاجتماعية كما قلنا .

ونحن لا نريد القول بأنها ردة فينومينولوجية أو حتى فلسفية من نوع أو آخر ، ولكنه اتجاه تحليلى على أى الأحوال لا يختلف ــ على الأقل من هذه الناحية ــ عما نجده عند تيماشيف نفسه الذى اهتم بتاريخ الأفكار ، وهو أمر لا يعدو ــ سواء كان مســـاره تحليليا أو تركيبيا ــ أن يكون من خلال الأطر الثقافية ذاتها ، وباستخدام النماذج والتصـــورات الثقافية كذلك . حتى وان كان هناك ربط لازم بين هذه التصورات وبين المقولات التى تشير الى المجتمع والبناء الاجتماعى وما الى ذلك .

بمعنى آخـــر ، أريد أن أقول أن موقف جيرفيتش هو موقف يعتمد على التأمل والتحليل الدقيقين للرمز والباطن اللذين يضمان «الروح الانسانية»، وكما ينكشفان فى المظاهر السلوكية المختلفة ، وهى مظاهر ليست بعيدة بأى حال من الأحوال عن القانون ، وعن الضبط أو التنظيم القانونى عموما .

وكذلك يتضح مدى تأثره بأفكار المدرسة الفرنسية ــ كما قلنا ــ فى تلك النزعة التى يتخذها وتميـــل به الى (الكلية) ، على اعتبار أنها كما كانت عند أميل دوركايم الحقيقة النهائية . وان كان جيرفيتش يبدو لنا هنا أقرب الى مارســـيل موس منه الى دوركايم حيث يلجأ الى مفهوم الوقائع الاجتماعية الكلية Faits Sociaux Totaux التى تتكشـــف من خلالهـــا طبيعة العـــلاقات والروابط بين البناء والثقافة فى المجتمع ، وما يشتملان عليه من نظم وأنساق اجتماعية وثقافية مثل النظم والانساق الاقتصـــادية والتشريعية والســـياسية ... الخ ما يتصـــل بكل هذا من مناشـــط ومظـــاهر القيم والآداب والأعراف ومحددات السلوك .

وفى ضوء تصـــنيفه العام لأنمـــاط المجتمعات وتمييزه الذى وضعه بين

---

(1) Gurvitch, G., Sociology of Law. Kegan Paul & Co., Ltd. London. 1947. P. 48.

النمط المجتمعى الشامل (ماكرو) ونمط الجماعات الاجتماعية الصغيرة (ميكرو) فقد كان من المنطقى أن يهتم جورج جورفيتش بدراسة الأنماط القانونية التى يشتمل عليها كل منهما •

وبالرغم من أنه قد وضع تصنيفا معقدا لأشكال الاجتماعية Sociability فقد انتهى الى أن هناك بعض الصور الأساسية لهذه الأنماط القانونية ، وهى صور نجح على أى الأحوال فى ربطها بأشكال محددة من هذه الأشكال الاجتماعية • بمعنى أنه نجح فى ابراز النمط المجتمعى من ناحية (أيا كان شكله) والنمط القانونى من ناحية ثانية أى طبيعة العلاقة بين الأنماط والبناءات الاجتماعية المختلفة والنظم والقواعد القانونية السائدة فيها[1] • وان لم يكن معنى ذلك أن موضوعات علم الاجتماع القانونى عنده والتى حددها فى علم الاجتماع القانونى النسقى Systematic وعلم الاجتماع القانونى التفاضلى differential وعلم الاجتماع القانونى النشوئى Genetic تبدو منفصله أو أنها وحدات قائمة بذاتها ولكنها موضوعات متداخلة فيما بينها بشكل ملحوظ •

ولعله يسهل الآن فهم تلك الرؤية المنهجية التى قادت خطواته ، وأعنى

---

(١) على الرغم من أن جيرفيتش قد تناول هذه العلاقات فى أماكن متعددة من كتاباته المتعلقة أساسا بعلم الاجتماع القانونى ، الا أن تفاصيل هذه العلاقات والتمييزات القائمة بين صور وأنماط المجتمعات القانونية المختلفة نجدها اساسا فى مؤلفه عن « الحتمية الاجتماعية والحرية البشرية » Social Determinism and Human Freedoin الذى نشره فى عام ١٩٥٥ وبخاصة فى الجزء الذى خصصه لبحث الحتمية والحرية فيما اطلق عليه المجتمعات الشاملة (ماكرو) . فالى جانب وصفه للنماذج الأثرية Archaic وللنماذج التاريخية والنماذج الحديثة ، ابرز نوعية النظم القانونية فى هذه النماذج وبخاصة تلك التى تقوم سواء على اساس دينى أو غيبى وسحرى (فى النماذج الاثرية غالبا) أو تلك التى تسود فى المجتمعات ذات الروابط والانتماءات العاطفية ، اضافة الى النظم القانونية بالمجتمعات التى قد تمثل وحدات سياسية ذات سيادة كاملة أو ناقصة . وتلك التى تسودها سيطرة الكتبة من ناحية ومن الناحية الثانية التى تحررت بدرجة او بأخرى من سيطرتها فى المجتمع الاوربى سواء قبل أو بعد ظهور فكرة القوميات وتطورها . علاوة على صور التنظيم القانونى بالدولة العصرية سواء اكانت نظم الحكم فيها نظما ديمقراطية أو استبدادية . . . الخ .

بها اتجاهه الى التركيز على دراسة الكل الاجتماعى من الداخل ومن الخارج •

والواقع انه اذا كان قد انتهى الى تقرير أن هناك ثلاث مسائل رئيسية هى التى تشكل عنده موضوع علم الاجتماع القانونى ، وهى تلك التى أشرنا اليها توا (النسقى ، والتفاضلى ، النشوئى) فان الشىء الهام بالنسبة اليه هو نوعية الأشكال الاجتماعية التى لابد وان تعنى هذه التقسيمات بدراستها ، ومظاهر الأنماط القانونية التى توجد بها ، وكيفية فعلها وقيامها بوظائفها ، وما يطرأ عليها من تغيرات فى الزمان والمكان وسواء بفعل عوامل داخلية أو خارجية ، وبالتالى أسباب ذلك ونتائجه وآثاره على كل من المستويات التى أكد على ضرورة الدراسة الاجتماعية للقانون من خلالها ، وهى مستوى المجتمع والنظام والسلطة ذاتها • باعتبارها الأبعاد المكونة للكل الاجتماعى ، أو للحقيقة الاجتماعية الكلية للقانون بحسب تعبيره[1] •

— ٩ —

وقد يلاحظ أننا تركنا نيقولا تيماشيف بعض الشىء • ومع ذلك فمن المهم أن نقرر بادىء ذى بدء أن المكانة التى حظى بها تيماشيف فى علم الاجتماع القانونى لم تكن من قبيل المصادفة أو أنها مجرد صفة (لاحقة) لكونه أحد المرموقين كعالم له اسهاماته النظرية المعترف بها • ولكن هذه المكانة هى بالأحرى مكانة محورية لأن أفكاره وآراءه فى علم الاجتماع القانونى تعكس فى الحقيقة تلك العلاقات الجوهرية التى تصورها بين الدولة والنظم الاجتماعية وسائر القوى والعوامل المؤثرة التى تتدخل فى صياغة هذه النظم ، وبصفة خاصة النظام القانونى •

والحقيقة ان دراسة تيماشيف لعلم الاجتماع القانونى تنبعث من تصور أولى يتمثل فى محاولة العلم أن يصف كيفية تأثير العملية الاجتماعية فى القانون وبالتالى تأثير القانون فى العملية الاجتماعية وهو تصور لا ينفصل عن تصوره العام لعلم الاجتماع نفسه من حيث أنه يعكس نظرية فى التغير الاجتماعى وفى التنظيم الاجتماعى ، وفى الكيفية التى تتسق بها التغيرات الاجتماعية المختلفة والمظاهر السلوكية المختلفة بما يحقق الاستقرار والنظام الاجتماعيين المرجوين • وهو تصور انعكس فى كتاباته المبكرة ولم يفارقه بعد ذلك ، حيث

(1) Ibid. P. 49.

نجده فى محاضراته التى يلقيها فى معهد بتروجراد فى روسيا عن فقه القانون الاجتماعى Sociological Jurisprudence (ما بين عامى ١٩١٦ و ١٩٢٠) ، وهى المحاضرات التى جمعها فى شكل كتاب نشر فى ١٩٢٢ باللغة الروسية تحت عنوان « علم الاجتماع القانونى » الى أن تمت ترجمته الى الانجليزية فى عام ١٩٣٩ .

ومن الخطأ أن يتم الحديث عن تيماشيف بعيدا عن دلالة هذه الأعوام ذاتها . فقد كانت محاضراته التى ألقاها فى الفقه الاجتماعى القانونى ، فى قلب تلك السنوات التى شهدت الحرب العالمية الأولى وهى الحرب التى كانت الروسيا طرفا فيها . كذلك كانت ترجمة الكتاب ونشره فى الانجليزية فى عام ١٩٣٩ وهو العام نفسه الذى نشبت مع أخرياته الحرب العالمية الثانية ، والتى كانت الروسيا أيضا طرفا فيها .

ومع ذلك فليست هى الحرب كواقعة أو كظاهرة اجتماعية التى ينبغى التوقف أمامها بالنسبة الى حديثنا عن علم الاجتماع القانونى عند تيماشيف ، ولكنه بالأحرى النظام الاجتماعى نفسه والنظام القانونى Legal Order وعلاقات القوة والقهر ، ومكانة الانسان والحرية الانسانية وسط مجموعة المتناقضات التى عصفت بارادة البشر الخيرة فى تلك السنوات الرهيبة التى لم يبق فيها مكان لصوت العقل أو الضمير .

من خلال هذا التشابك انبثقت — بحق — اهتمامات نيقولا تيماشيف فيما يتعلق بتجديده موضوع علم الاجتماع القانونى ، وبدأت تتضح قضاياه أو مشكلاته الرئيسية التى دارت حول تأكيده الدائب على حقيقة أن القانون هو علم اجتماعى وأن له مكانة العلوم الاجتماعية ، ومن ثم فلابد يدرس من خلال هذا المفهوم ، وفى علاقته الجذرية بموضوع هذه العلوم أى المجتمع .

ونحن لا نستطيع فى الحقيقة أن نعزل تيماشيف عن هذه الوضعية . فتيماشيف لم يحاول أبدا أن يفصل بين الواقع السياسى والاجتماعى الذى تعيشه أوربا (والعالم كله فى الحقيقة) وبين انعكاسات هذا الواقع على الانسان سواء فى تفكيره السياسى أو القانونى أو الاقتصادى ... الخ . ومن هنا وضوح موقفه الدال من مقولة القوة ومقولة القهر والارغام ومقولة الحرية والدولة والنظام والقانون . والسلوك الانسانى عندما تتحكم

فيه النزعات فيخضع للهوى ، وعندما يتحكم العقل فيجد الانسان مخرجا لأزماته ومشكلاته • أو على الأقل يجد بداية الطريق لحلها •

وربما كان من هنا أيضا وقوفه أمام المحركات والدافعيات الأساسية فى داخل ذلك الانسان وفى خارجه أيضا ، كيما يحمى وجوده ويصون تراثه • أقصد القيم والأعراف والقانون والتقاليد والحضارة والفكر جميعها •

العقل والقانون والنظام كانت اذن مقولات رئيسية فى فكر تيماشيف • والعقل هنا بمعناه الواسع فقد يكون الحكمة كما قد يكون القدرة على ادراك العناصر وادراك البدائل والتفكير السليم بوجه عام • والقانون كذلك بمعناه الواسع أيضا متمثلا فى المعايير والأخلاقيات وكل ما من شأنه أن ينظم السلوك ويحدده • والنظام كاطار أشمل تتم من داخله حركة الانسان وفقا لتلك الصياغات التى يشير بها العقل ويعترف بها القانون •

— ١٠ —

وقد يرى البعض فى كل هذا نوعا من التفكير النظرى المجرد • ولكنى لا أظن أن الأمر كذلك بأى حال من الأحوال • فقد كان كل ما يحيط به أمورا واقعية غارقة فى السواد وفى الدخان وفى الدماء • وأعتقد أنه ليس ثمة وجود هنا للتجريد أو للنظرة المتعالية أو المتفلسفة على أقل تقدير •

بمعنى أخر هى أرضية الواقع • والقانون وحده هو الواقع الآخر المقابل لكل هذا السواد والدم والدخان • فهو القوة المنظمة أو النظام الذى يحقق القوة بتعبير أدق •

ومع ذلك تظل المشكلة قائمة ما لم تتوافر الارادات الخيرة ليحقق هذا التحول • وهنا تبرز لديه أهمية وعى الأفراد الحقيقى بأدوارهم ووعيهم الحقيقى أيضا بدور السلطة الاجتماعية والسياسية التى يتوجب أن تكون كسلطة نابعة من صميم واقعهم وكسلطة منظمة تستند الى أخلاقيات حقيقية •

كأن هناك اذن تساندا حقيقيا واعتمادا متبادلا[1] بين القوة الأخلاقية من ناحية وأخلاق القوة من ناحية أخرى • انهما جناحا القانون كما حاول أن يقول تيماشيف كجزء من النظام الاجتماعى ، أو كركيزة لهذا النظام ان صح التعبير •

---

(1) Timasheff, N. S.; What Is Sociology of Law. In A. J. S. September. No. 2. 1937. PP. 230. - 31.

الفصـــل التاســـع

• الأعمال الرئيسية • (جيني) F. GENY

— Gény, F.; Méthode d'interprétation. 1899.
— Science et Technique en droit Privé.

(ســـتاملر) R. STAMMLER

— Stammler, R., Die Lehre von dem richtigen Recht (1902)

وقد ترجم Isaac Husik هذا الكتاب فى ١٩٢٥ بعنوان The Theory of Justice

(ديجى) L. DUGUIT

— Duguit, Léon., Le Droit Social, Le Droit Individuel et les Transformations de L'Etat. Paris. 1911.
———————; Traité de Droit Constitutionnel. 5. Vol. Paris. 1921. 5.
———————; L'Etat (1901 - 3)
———————; Les Transformations generales du Droit Privé depuis de Code de Napoleon, 1912.
———————; Les Transformations du Droit Public. 1921.
———————; Souvreinté et Liberté (1922).

(هوريو) M. HAURIOU

— Hauriou. Maurice-Jean-Claude-Eugène., Précis de droit administratif et de Droit Public. 1892.
———————; Principes de droit public 1910 - 1916.
———————; Précis de droit constitutionnel. 1923.
———————; The Theory of Institution and Foundation.

• (وقد صـــدر هذا الكتاب فى عام ١٩٢٥ أى بعد وفاة هوريو بقليل)

———————; The French Institutionalists. ed. by Albert Broderick. 1970.,

ويشتمل هذا المؤلف على دراســـة وافية لحياة موريس هوريو وأعماله المختلفة •

(جيرفيتش) G. GURVITCH

— Gurvitch, G.; Sociology of Law. London. 1935.
———————; Le Concept de la Structure Sociale, Cahier Internationaux de Sociologie, Vol. 19. 1955.

— Timasheff. N. S., An Introduction to the Sociology of Law Cambridge Mass. 1939.

————————; «What is Sociology of Law» in the American Journal of Sociology. Sept. (2). 1937.

● قراءات مقترحة ●

— Hugo Sinzheimer.; The Task of the Sociology of Law. 1938.

— Petrazycki, L.; Law and Morality (Trans. H. Babb. Introduction N. Timasheff), Cambridge, Mass. 1955.

————————; Theory of Law and State. 2 n ed., St. Petersburg, Vol. 1. 1909. Vol. 2. 1910.

————————; Essays in Philosophy of Law. 1909.

— Renner, K.; The Institutions of Private Law and their Social Function. London. Routledge & kegan Paul. 1949.